كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في مستهل جلسة مجلس الوزراء، يدافع فيه عن مشروع قانون حظر مقاطعة المستوطنات والمنتجات الصادرة عنها او دولة اسرائيل الذي أقرته الكنيست*

القدس، 2011/7/17

فيما يلي البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في مستهل جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت صباح اليوم:

"إن دولة إسرائيل هي نظام ديمقراطي يدافع عن نفسه إزاء محاولات لنزع شرعيتها على الصعيد الدولي. ولهذا السبب اعتمدنا مشروع قانون حظر المقاطعات التي تستهدف دولة إسرائيل ومواطنيها. أعتبر القانون هاماً لكن مع ذلك يجب انتهاج نهج التناسبية والحكمة من حيث الإجراءات التي نتخذها. هناك ما يجب تعديله لكن هذا التعديل يجب أن يتم بصورة متناسبة وحذرة. على كل حال ينبغي لنا حماية النظام القانوني وسيادة القانون والمحاكم وأجهزة فرض القوانين مما يقتضي النهج الحذر الذي يحمي هذه الأجهزة.

أعتقد بأننا من خلال التصرف المنضبط نمنع استمرار حملة نزع الشرعية التي تسوّد صورة إسرائيل. إننا كنا ولا نزال وسنبقى دوماً الدولة الديمقراطية الوحيدة الملتزمة بالقانون والحامية لحقوق الفرد في الشرق الأوسط. بالمناسبة أرجو أن يتغير هذا الواقع مستقبلاً لكن بوادر ذلك لا تظهر حاضراً بأي شكل من الأشكال.

إنني أعي وجود أزمة في أسعار استئجار الشقق وفي مجال السكن عامة. وتتخذ الحكومة إجراءات مختلفة للتعامل مع هذه الآفة التي تتعرض لها دولة إسرائيل منذ سنوات كثيرة. إننا دولة صغيرة وهناك لدينا طلب كبير جداً على الشقق السكنية سواء للشراء أو للاستئجار غير أن عدد الشقق القائمة لا يكفي. ويعود سبب عدم كفاية عدد الشقق إلى وجود جهازيْن بيروقراطييْن منقلتيْن من عقالهما يمنعان التخطيط لبناء الشقق ، علماً بأن إجراءات التخطيط لبناء الشقة في إسرائيل تستغرق حالياً أكثر من 5 سنوات ، ويحولان دون تسويق الشقق. ونتعاطى مع هاتيْن المسألتيْن في هذه الفترة بالذات.

---

* **المصدر**: رئاسة الحكومة الإسرائيلية
http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication/Spokesman/2011/07/spokestart170711.htm

إذ يُطرح غداً على الكنيست مشروع القانون القاضي باستكمال الإصلاحات التأريخية في دائرة أراضي إسرائيل الرامية إلى تمكيننا من تسويق الشقق السكنية. وأدعو كل مَن يتظاهر الآن – إدراكاً لضائقتهم – إلى الحضور غداً إلى الكنيست ومساعدتي والحكومة على اعتماد مشروع هذا القانون. هذا هو الإجراء الأول.

أما الإجراء الثاني فما زالت لدينا فترة 13 يوماً لتمرير مشروع القانون الخاص بلجان الإسكان الوطنية وهو المشروع الذي يلتفّ على الإجراءات البيروقراطية الخاصة بالتخطيط ليتسنى لنا العدو بسرعة إلى الأمام. ويعني ذلك أننا نطرح خلال الأسبوعيْن القادميْن مشروعيْ قانونيْن تأريخييْن لطالما انتظرتهما دولة إسرائيل وتمنّتهما كونهما يستطيعان بتكاملهما إطلاق بدايات حل أزمة السكن حلاً حقيقياً. أرجو أن أؤكد سلفاً أن عمليات ضخّ عشرات الآلاف من الشقق في السوق ستستغرق ما بين عام وثلاثة أعوام لكنها ستقدم الحل الحقيقي [للأزمة]. وبالتالي فمَن أراد تقديم الدعم وجب عليه تمرير مشروعَيْ القانونيْن المذكوريْن.

أما الموضوع الثالث فثمة حالياً الكثير من الأحاديث والاحتجاجات على غلاء أسعار منتجات الألبان وأسعار الأغذية بصفة عامة في البلاد. إن الأسعار غالية بالفعل. وسوف نبدأ اليوم بمناقشة هذه القضية (حيث إنها تقتضي إجراء نقاش آخر واحد على الأقل) سعياً لإحداث إصلاح حقيقي في مرافق الألبان والأغذية. وأؤكد لكم سلفاً أن لديّ 3 مبادئ أهتدي بها في هذه المناقشات: إن المبدأ الأول هو المنافسة ، والمبدأ الثاني هو المنافسة ، والمبدأ الثالث هو أيضاً المنافسة. إن المنافسة هي ضمانة خفض الأسعار للمستهلك وهي التي ستقدم لنا الحل المرجو ."..

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/